المقدمة

INTRODUCTION

المقدمة

يُعد الإستقرار السياسي الداخلي مسألة ضرورية وهامة لكل دولة تطمح ان تكون ذات دورٍ فعالٍ ومؤثرٍ في الساحة الدولية, فالإستقرار السياسي في المجتمعات يعد من المرتكزات الاساسية والضرورية لدوامها وازدهارها، فظاهرة الإستقرار السياسي تختلف تماما عن الظاهرة الطبيعية إذ تتسم الاولى بالديناميكية والحركة، والثانية بالجمود والسكون، لذا فأن القدرة على خلقها تؤدي إلى خلق حالة من الأمن والإستقرار والتقدم للمجتمعات على العكس من حالة عدم الإستقرار التي تؤدي إلى الفوضى والاضطراب وتقف عائقا أمام تقدم الشعوب وتطورها .

ولابد من الإشارة إلى أنَ السياسة الخارجية تعد امتدادا للسياسة الداخلية للدول، وهذا ما نراه جلياً عند دراسة السياسات الخارجية للدول وتحليلها بشكل عام, والسياسة الخارجية التركية على وجه الخصوص، وفي هذا الصدد لابد من ذكر أنَّ ضعف الدولة العثمانية وتفككها إثر دخولها الحرب العالمية الاولى وقيام مصطفى كمال اتاتورك بإنهاء الخلافة في عام (1922) وإعلانه قيام الجمهورية التركية في عام(1923) ورفعه شعار **(سلام في الداخل سلام في العالم)** مثَّل منعطفا مهما في مسار تشكل الدولة التركية الجديدة, وهذا ما يفسر انكفاء تركيا في الحرب العالمية الثانية، إذ انشغلت بتحصين الداخل وبناء ركائز الدولة وتثبيتها على أسس اتاتورك العلمانية الحديثة، وقامت باستعادة جزءٍ من دورها التاريخي والجيوسياسي خلال فترة الحرب الباردة، إذ شكلت سدا منيعا في وجه المد الشيوعي لوقف زحفه إلى اوربا والشرق الاوسط .

إلا إنّ هذه الحقبة شهدت جملة من الاضطرابات الداخلية وحالة من عدم الإستقرار السياسي نتيجة دور وتدخل المؤسسة العسكرية في الحكم، ومن ثم حدوث ثلاثة انقلابات عسكرية(انقلاب عام 1961, وانقلاب عام 1971, وانقلاب عام 1980), وإقصاء العديد من السياسيين، للحفاظ على علمانية الدولة، ومنع التيارات الاسلامية من الوصول للحكم، وظلت حالة عدم الإستقرار السياسي هي السمة الغالبة على الوضع السياسي الداخلي في تركيا .

لذلك أخذت تركيا بعد عام 2002 العمل على تطوير سياستها على نحو يتلاءم مع المستجدات الدولية والاقليمية, وبذلت جهوداً كبيرة لإرساء رؤية جديدة للسياسة الخارجية على أرض صلبة، ساعدها في ذلك بروز مجموعة من المحددات الداخلية والخارجية, التي لها اثر بارز في رفد صانع القرار السياسي الخارجي بهذه الرؤى.

فعلى الصعيد الداخلي كان وصول حزب ذات توجه إسلامي وهو حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام (2002) بمثابة تحوّل نوعي في طبيعة الطبقة الحاكمة وحدثاً تاريخيا مهما، إذ عُد هذا التحول نقطة فصل بين حقبتين مختلفتين, وهي ما قبل حزب العدالة والتنمية (تركيا القديمة) وما بعد حزب العدالة التنمية (تركيا الجديدة)، أو ما تسمى الجمهورية الجديدة .

أمّا على الصعيد الخارجي: نهاية الحرب الباردة, وتفكك الاتحاد السوفيتي في (1991/12/26) , وتداعيات حرب الخليج الثانية(أذار/ 1993), وعملية التسوية للصراع العربي (الاسرائيلي) عام (1993) ، وبروز ملامح ما عُرف بالنظام الدولي الجديد, واحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة وحلفائها عام (2003) , ومن ثمَ تحولات ثورات الربيع العربي عام (2011) , الأثر في فتح الافاق أمام تركيا الحديثة لتؤدي دورا في إعادة تشكيل النظام الاقليمي والاسهام في صياغة واقع جديد في النظام الدولي .

لقد استطاع حزب العدالة والتنمية بقيادة (رجب طيب اردوغان) أن يُحدث تغييرا مهما في التوجهات السياسية والاقتصادية التركية، وعمل على توظيف المكانة الجيوستراتيجية لتركيا،والسعي نحو الارتقاء بها على الصعيدين الاقليمي والدولي، عبر تسخير مقومات القوة التي تمتلكها، والتوليف بين عناصر القوة الصلبة والناعمة, والموازنة في علاقاتها بين الشرق والغرب, وحماية مصالحها القومية عبر سياسة راسخة متعددة الأبعاد تعمل برؤية واضحة لتصفير المشكلات في عمقها الستراتيجي ومحيطها الدولي, وهذا ما ولد حالة من الهدوء والإستقرار الداخلي على صعيد مؤسسة الحكم، وانعكاس ذلك في علاقات مؤسسات الدولة، وانعكاسه بالتالي على الوضع السياسي المتمثل بالعلاقة مع الشعب، وهذ ما أتاح فرصة لصانع القرار التركي لأن يتحرك خارجيا بهامش من المرونة، وأن يعيد قراءة علاقاته برؤية جديدة مستندا لقوة الداخل وتماسكهُ وحالة الإستقرار السياسي المتحققة في الدولة .

إنّ موقع تركيا الجغرافي, وتراثها العثماني, ونجاح النظام الجديد بالمزج بين الاسلام والديمقراطية, شكَّل إمكانات استراتيجية مهمة،استطاع عبرها حزب العدالة والتنمية بقيادة (رجب طيب اردوغان) استغلالها بصورة ايجابية للتعامل مع الولايات المتحدة والغرب بصورة عامة ومع الدوائر الشرق أوسطية، وكذلك في علاقاتها المتطورة مع الحليف الاقليمي اسرائيل والقوة العسكرية والثروة المائية وعلاقاتها الاقتصادية والتأريخية مع الدول العربية واستثمار امتدادها السياسي والاقتصادي مع الجمهوريات التركية الإسلامية، لتجعل من نفسها عامل استقرار وتوازن .

اولا: أهمية الدراسة :

تأتي أَهمية هذه الدراسة بسعيها لرصد عملية التحول الديمقراطي في تركيا بعد العام 2002 وتحليلها, سيما بعد تولي حزب العدالة والتنمية السلطة، وتأثير هذا التحول الذي نقل تركيا من دولة غير مستقرة سياسيا تمتاز بالانقلابات والسيطرة العسكرية على مقاليد الحكم، إلى دولة مستقرة سياسيا واقتصاديا, وانعكاس ذلك بدوره على سياساتها الخارجية،التي شهدت تغيرات ملحوظة في طبيعتها؛ لتتلاءم مع المستجدات الدولية والاقليمية .

كذلك إنّ أهمية هذه الدراسة تتجلى بتحديد توجهات السياسة الخارجية التركية بعد عام (2002)، تحديدا بمحاولة دراسة الإستقرار السياسي وتأثيره بدوائر إقليمية ودولية عديدة كدائرة الشرق الأوسط والدائرة الغربية ومحاولة تحديد علاقاتها بهذه الاتجاهات ومن خلال موقعها الستراتيجي تجاه الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي وروسيا الاتحادية والشرق الاوسط .

ويمكن القول أنَّها إضافة بسيطة لحقل العلوم السياسية، لأثراء البحث العلمي عبر استشراف معالم التوجه والدور التركي الستريتيجي المرتقب، الذي يتوقع منه تفاعلات بدائل القوى التركية الرئيسة العاملة في المشهد التركي المعاصر ببيئته الداخلية والخارجية .

ثانيا: اشكالية الدراسة

تكمن اشكالية الدراسة حول كيفية فهم دور النظام السياسي التركي وتحليله إقليميا ودوليا، وقراءة معمقة لسياساته وتطور هذا نظامها السياسي وتأثير ذلك التطور في صعيد سياستها الخارجية بالاستناد إلى متغير داخلي متمثلا بحالة الإستقرار السياسي، التي تحققت في مرحلة تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة وصولا إلى مراحل متقدمة معاصرة، ومن هذا المنطلق تدور إشكالية بحثنا حول التساؤل الآتي :

كيف أثر الإستقرار السياسي الذي شهدته تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية بعد عام 2002 على سياستها الخارجية ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعه تساؤلات منها:

1- ما هو الإستقرار السياسي وما هي أبعاده ومؤشراته؟

2- ماهي السياسة الخارجية وماهي المؤسسات المسؤولة عن صنعها؟

3- ماهي المحددات والمؤسسات المؤثرة في كيفية تنفيذ السياسة الخارجية في تركيا ؟

4- ماهي أبرز التحولات والمتغيرات التي انعكست على السياسة الخارجية التركية بعد عام 2002 ؟

5- ماهي التصورات المستقبلية للسياسة الخارجية التركية على الصعيدين الإقليمي والدولي ؟

ثالثا: فرضية الدارسة

إنّ الإستقرار السياسي الذي شهدته تركيا بعد عام 2002 أبان تولي حزب العدالة والتنمية السلطة كان له الأثر في توجهاتها الجديدة على الصعيدين الاقليمي والدولي, ومن هذا المنطلق استندت الدراسة على فرضية أساسية مفادها، **إن الإستقرار السياسي الناتج عن حركة**

التحولات السياسية في تركيا بعد عام 2002 عُدّ بمثابة متغير مهم انعكس على مسار وتوجهات السياسة الخارجية التركية، أي إنّ حالة الإستقرار السياسي الداخلي في تركيا عدّت بمثابة عنصر قوة لتعزيز قدرة السلوك السياسي الخارجي التركي على الأداء الفاعل إقليمياً ودولياً.

رابعا: مناهج الدراسة

إنّ تحليل إشكالية الدارسة والإجابة على فرضيتها تتطلَّب من الباحث إتباع المناهج العلمية، التي تعتمد التحليل لمعرفة الظواهر ودراستها, ونظراً لإتساع مجال البحث في السياسة الخارجية التركية ونظامها السياسي, لذا تحتم علينا توظيف أكثر من منهج في الدارسة في محاولة لفهم تأثير الإستقرار السياسي في السياسة الخارجية التركية وتحديداً بعد عام 2002، لذا سنعمل على استعمال المناهج التالية:

منهج التحليل النظمي system Analysis الذي نسعى به تحليل دور النظام السياسي ووحداته المكونة له ومدى التوافق بينها وتأثيرها بغيرها من الوحدات.

وكذلك سنعمد إلى استخدام المنهج التأريخي لفهم أهم التحولات والمتغيرات السياسية التي مرَّت بها تركيا على الصعيد الداخلي والخارجي للتوصل لفهم الدور المؤثر لها في علاقاتها الخارجية وتوجهاتها الجديدة .

منهج إتخاذ القرار للوقوف على أبرز المؤسسات والمنظمات المسؤولة عن إتخاذ القرار وتأثيرها في توظيف أدوات تنفيذ السياسة الخارجية التركية .

ولأستشراف المستقبل تمّ استعمال تقنية السيناريو في الدراسات المستقبلية للوقوف على المشاهد المستقبلية للسياسة الخارجية التركية .

خامساً: هيكلية الدراسة

إنطلاقا من إشكالية وفرضية الدراسة واستكمالا لمتطلبات الموضوع من دقة في التحديد وعمق في التحليل وتوخياً للتنظيم المنطقي والموضوعي، سنعمد إلى تقسيم الدراسة فضلا عن المقدمة والخاتمة إلى **فصل تمهيدي وثلاثة فصول**، يختص **الفصل التمهيدي** بالإطار المفاهيمي لكل من مفهومي الإستقرار السياسي والسياسة الخارجية الذي يتضّمن مبحثين وكل مبحث مطلبين، سيتضمن المبحث الأول الإستقرار السياسي (**المفهوم والأبعاد والمؤشرات**), ويتضّمن المبحث الثاني السياسة الخارجية **(المفهوم والمفاهيم ذات العلاقة ومؤسسات صنعها)**.

أمّا الفصل الأول فحمل عنوان محددات ومؤسسات صنع السياسة الخارجية التركية إذ سيكون على مبحثين, سنتناول في المبحث الأول المحددات الداخلية والمحددات الخارجية, وفي المبحث الثاني مؤسسات صنع السياسة الخارجية التركية.

أمّا الفصل الثاني فسيكون بعنوان التحولات والمتغيرات السياسية وانعكاساتها على السياسة الخارجية التركية إذ تناول مبحثين, أمَّا الأول فقد تضمن التحولات والمتغيرات السياسة قبل عام 2002 أمَّا المبحث الثاني تناول التحولات والمتغيرات السياسية بعد العام 2002 .

وأمّا الفصل الثالث فقد حمل عنوان دور الإستقرار السياسي في السياسة الخارجية التركية الإقليمية والدولية وآفاق المستقبل, إذ سيكون على ثلاثة مباحث, تناول المبحث الأول منه السياسة الخارجية التركية الاقليمية, أمّا المبحث الثاني فقد تضّمن السياسة الخارجية التركية الدولية وأما المبحث الثالث فقد تضّمن الآفاق المستقبلية للسياسة الخارجية التركية.

ثم توصلنا في خاتمة الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات .